استناداً إلى رؤيتي سمو الأمير بتنويع إنتاج الطاقة الكهربائية و مضامين رؤية «كويت جديدة 2035»

الكويت تسير بثبات لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة

معهد الأبحاث يوقع عقد انشاء وتشغيل محطة الشقايا لطاقة الرياح بسعة 10 ميجاوات

جانب من المرحلة الثانية من مشروع الطاقة المتجددة في الشقايا

◆ قطعت شوطاً كبيراً في مجال التحول نحو الطاقة المتجددة والمستدامة

◆ بوشهري: «الكهرباء والماء» تشجع المواطنين والمستهلكين على تركيب الألواح الشمسية لإنتاج الطاقة

تمضي الكويت بثبات في خطواتها الناجحة لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة مستندة إلى رؤيتي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الأولى بتنويع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر متجددة بما نسبته 15 في المئة من إجمالي الطاقة الكهربائية في البلاد بحلول عام 2030 والثانية مضامين رؤية (كويت جديدة 2035).

وبذلك تحذو الكويت حذو الدول المتقدمة في العالم نحو تطبيقات الطاقة المتجددة للحفاظ على البيئة نظيفة وللاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج وغيرها اتساقا مع لغة عالمية لتوفير استخدام الوقود الأحفوري وتقليل الانبعاثات التي تضر بالبيئة وبالتالي المحافظة عليها من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

ولتطبيق الرؤية السامية في هذا الشأن تم تشكيل لجنة من مجلس الوزراء برئاسة وزير الكهرباء والماء وعضوية جامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ووزارة الأشغال العامة ووزارة النفط وجهات معنية أخرى.

وتهدف اللجنة إلى تحقيق الرؤى السامية من خلال تضمين المشاريع المستقبلية سواء ما يخص وزارة الأشغال أو الجهات الأخرى ذات الصلة بندا يلزم المقاول أن يكون ما لا يقل عن 10 في المئة من إجمالي استهلاك المبنى من الطاقة المتجددة.

وأيضا هناك مشاريع قام معهد الأبحاث بتنفيذها تنتج إجمالي 70 ميغاواط موزعة على 10 ميغاواط من الطاقة الشمسية و10 ميغاواط من طاقة الرياح و50 ميغاوات من الطاقة الحرارية المركزة في موازاة تنفيذ مشروع طرحه القطاع النفطي لإنتاج ما يقارب 1500 ميغاواط من الطاقة الشمسية بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء وغيرها من مشاريع سينفذها القطاعان الخاص والحكومي.

وبالفعل قطعت الكويت شوطا كبيرا في مجال التحول نحو الطاقة المتجددة والمستدامة التي تعد أقل كلفة وأكثر حفاظا على صحة الإنسان والبيئة خصوصا أن تأمين ما نسبته 15 في المئة من الطلب المحلي على الكهرباء بحلول 2030 عبر مصادر الطاقة المتجددة يتوقع أن يوفر 46ر2 مليار دولار أمريكي سنويا.

وفي هذا السياق أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء الكويتية المهندس محمد بوشهري لـ (كونا) حرص الوزارة على إدخال مشاريع الطاقة المتجددة تنفيذا لرؤية صاحب السمو أمير البلاد بحلول عام 2030 وأن هناك تعاونا بين جميع الجهات المعنية لتحقيقها وتنفيذ خطواتها الفنية كما أن هناك مشروعا تم تنفيذه من قبل معهد الكويت للأبحاث العلمية بإنتاج 70 ميغاواط منها 50 طاقة مركزة و10 طاقة رياح و10 للطاقة الشمسية.

وأضاف بوشهري أن هناك عدة مشاريع تواكب الرؤية السامية منها مشروع بتنفيذ من القطاع النفطي كذلك البنية التحتية التي تنفذها وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية علاوة على المواصفات التي تتطلب وجود إنتاج للطاقة المتجددة من خلال استخدام الطاقة الشمسية. ولفت إلى توجه وزارة الكهرباء والماء إلى دعم وتشجيع المواطنين والمستهلكين من خلال الحوافز التي ترغبهم بتركيب الألواح الشمسية لإنتاج الطاقة.

وعمليا تم إدخال الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية من الشمس والرياح مع ربط مشروع مجمع الشقايا للطاقة المتجددة بالشبكة الوطنية للكهرباء وتزويد البلاد بنحو 23 مليون كيلواط / ساعة خلال ستة أشهر من بدء العمل فيه.

وأيضا تمكنت دراسات معهد الكويت للأبحاث العلمية وتطبيقات مؤسسة البترول الكويتية وجهود وزارة الكهرباء من تحويل الطاقة المتجددة إلى مشروع استثمار بعوائد اقتصادية وبيئية.

ووفق تصريح سابق لمدير مشروع (مجمع الشقايا) في معهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور سالم الحجرف لـ (كونا) فإن هذا المجمع يضم محطتين لإنتاج الطاقة المتجددة الأولى (محطة الشقايا للطاقة الشمسية الكهروضوئية) والأخرى (محطة الشقايا لطاقة الرياح).

وأضاف الحجرف أنه بعد مرور ستة أشهر على إنتاج المحطتين فإن مجموع ما تم تصديره من الطاقة الكهربائية النظيفة يساوي 23 مليون كيلواط / ساعة مما ساهم في تلك الفترة في توفير 40 ألف برميل نفط تبلغ قيمتها عالميا 600 ألف دينار كويتي (أكثر من 8ر1 مليون دولار).

وللإشارة يتم استهلاك نحو 350 ألف برميل يوميا من النفط لأغراض توليد الكهرباء وتحلية المياه في البلاد أي ما قيمته نحو 7ر15 مليون دولار في حين تشير توقعات وزارة النفط إلى زيادة الطلب على الطاقة إلى مليون برميل نفط يوميا بحلول 2035 مع بلوغ عدد سكان الكويت خمسة ملايين ونصف المليون نسمة. وباتت كلفة إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة تتقدم بالطبع على إنتاج الكهرباء بالطرق التقليدية إذ إن إجمالي تكلفة إنتاج الطاقة من (مجمع الشقايا) خلال ستة أشهر بلغ 400 ألف دينار (نحو 2ر1 مليون دولار) أي بوفرة مالية تصل إلى 160 ألف دينار لو تم إنتاج الكمية ذاتها من الطاقة الكهربائية بالطرق التقليدية.

وأضف إلى ذلك أنه خلال الأشهر الستة تلك من إنتاج (مجمع الشقايا) تمت حماية البيئة الجوية من انبعاث 15 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون يتطلبها حرق الوقود الأحفوري لإنتاج هذه الكمية من الطاقة الكهربائية مما يضع تقنيات إنتاج الطاقة من مصادر متجددة في موقع المنافسة الحقيقية للطرق التقليدية.

وصمم مجمع (الشقايا) ليكون أول محطة في العالم تضم تقنيات متنوعة تتيح الحصول على أقصى كفاءة ممكنة في إنتاج الكهرباء لكل متر مربع وباكتمال المجمع سيزود 150 ألف وحدة سكنية بالتيار الكهربائي على مدار العام وسيحقق عوائد اقتصادية كبيرة نتيجة توفير استهلاك 12 مليون برميل نفط مكافئ سنويا وتوفير 10 آلاف فرصة عمل أثناء تنفيذ المشروع و1200 فرصة عمل أثناء التشغيل والصيانة.

وللمشروع مردود بيئي يتمثل في الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون بمقدار 196 ألف طن سنويا في المرحلة الأولى وصولا إلى نحو 5 ملايين طن بعد انتهاء المرحلة ال 3 والأخيرة.

في سياق مواز يبرز دول القطاع النفطي في استخدام الطاقة البديلة إذ إن من أوائل المشاريع في مجال الطاقة المتجددة في الكويت مشروع (سدرة 500) في منطقة (أم قدير) غرب البلاد الذي نفذته شركة نفط الكويت ومن شأنه توليد 10 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية يدخل نصفها في شبكة الكهرباء العامة في حين يستخدم النصف الاخر في الرفع الصناعي من الآبار داخل (ام قدير).

ويقلل مشروع (سدرة 500) انبعاثات الكربون بما يعادل 500 ألف شجرة على مدى 25 عاما هي العمر الافتراضي للمشروع الذي ناهزت كلفته 30 مليون دينار (نحو 90 مليون دولار) وسوف يوفر للشركة الملايين من براميل النفط على مدى 20 عاما. وعلى صعيد متصل فإن من أكبر المشاريع التي تنتظرها الكويت وفق مؤسسة البترول الكويتية هو مشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية بسعة ألف ميغاواط وهو مبادرة أعلنتها المؤسسة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة بإنشاء محطة للطاقة الشمسية قادرة على تأمين 15 في المئة من حاجة القطاع النفطي بالكويت للطاقة الكهربائية بحلول عام 2020. ومشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية يقع داخل مجمع (الشقايا) للطاقات المتجددة ومن المتوقع أن ينتج ما يعادل 450ر2 مليون ميغاواط / ساعة سنويا كما يساهم في الحد بما يعادل 3ر1 مليون طن سنويا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على أن يتم تشغيل المحطة في الربع الثالث من السنة المالية 2020 – 2021.

كما أعد معهد الكويت للأبحاث العلمية دراسة لتحديد فاعلية ثلاثة تطبيقات للطاقة المتجددة على نطاق ضيق وعنيت بتقييم الجدوى الاقتصادية ومزايا إنشاء تطبيقات للطاقة المتجددة على نطاق واسع. وتتضمن الدراسة ثلاثة مشاريع رئيسية الأول (مزرعة رياح) بطاقة 260 كيلوواط لاختبار وقياس أداء توربينات الرياح صغيرة الحجم شمال غرب الكويت وتعمل هذه التوربينات داخل الشبكات الكهربائية وخارجها وتخدم أبراج الاتصالات أيضا في المناطق النائية.

أما المشروع الثاني فيتضمن محطة تعمل بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح وتزود المحطات بالهيدروجين باستخدام ألواح الخلايا الضوئية (بطاقة 10 كيلوواط) وتوربينات الرياح (بطاقة 6 كيلوواط) لإنتاج وتخزين الهيدروجين كناقل للطاقة واستخدامه كخلايا وقود لتوفير الكهرباء. بينما المشروع الثالث فيعنى بوحدة لتحلية المياه تستخدم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لتفعيل أداة لتنقية المياه بواسطة التناضح العكسي) حيث تقوم بسحب المياه قليلة الملوحة من بئر يصل عمقه إلى 80 مترا. والتعديلات على هذه المرافق مستمرة بهدف تحقيق أكبر فاعلية لها وتولى المعهد كذلك تقييم الآثار المحتملة لمصادر الطاقة المتجددة على كل من القطاع الاقتصادي والطاقة والبيئة في الكويت.

الكندري: «الاتصالات» تؤكد أهمية دمج التقنيات الحديثة في عمل القطاعين الحكومي والخاص

جانب من جلسات المنتدى الإقليمي السنوي للاتحاد الدولي للاتصالات

خالد الكندري

أكدت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات الكويتية أمس الاثنين أهمية دمج التقنيات الحديثة في عمل القطاعين الحكومي والخاص بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية (كويت جديدة 2035).

جاء ذلك في كلمة لنائب رئيس (الهيئة) خالد الكندري خلال (المنتدى الإقليمي للتقييس) ومنتدى (الاتحاد الدولي للاتصالات حول إنترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة) اللذان تنظمهما هيئة الاتصالات الكويتية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

وقال الكندري إن هذه الفعالية تتزامن واحتفالات الاتحاد الدولي للاتصالات بمرور 50 عاما على إنشاء فرق التقييس الإقليمية ما يعد أبلغ دليل على أهمية فرق التقييس الإقليمية في إصدار المواصفات والمعايير الفنية ومواكبة التطور التكنولوجي.

وأضاف أن ما نسبته 75 في المئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ليس لديها مواقع الكترونية ونحو 20 في المئة فقط من الشركات تتعامل مع الحوسبة السحابية» مما يضع القطاعين العام والخاص أمام تحد كبير نحو التحول الى مجتمع قائم على الاقتصاد الرقمي.

وأوضح «نعيش اليوم عهد الثورة الصناعية الرابعة التي ترتكز على تقنيات التحول الرقمي والتي أصبحت محركا رئيسا للابداع والابتكار بما يسخهم في نهضة الدول من خلال تطوير كافة الخدمات العامة وعلى وجه الخصوص التعليمية والصحية».

وذكر أن نمو وزيادة استخدام وسائل التكنولوجيا «توجب علينا النهوض والعمل بوتيرة سريعة للتمكن من مواكبة أحدث الخدمات والتطورات العالمية في تلك المجالات» مضيفا «إحدى مهماتنا الأساسية تتمثل في الإشراف والتنظيم الأمثل لسوق الاتصالات وتقنية المعلومات ليكون قائما على أساس المنافسة الإيجابية.

وأفاد بأن المنافسة الإيجابية ترتكز على التطوير والعمل على تقديم خدمات متميزة وحديثة من خلال شبكة اتصالات سريعة وآمنة وموثوقة وإنشاء البنى التحتية الرقمية واستغلالها الأمثل في سبيل الابتكار وتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع السياسات التنظيمية الملائمة لتشجيع الاستثمار وجعل الكويت بوابة للاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة.

ولفت إلى أن المنافسة الإيجابية ترتكز كذلك على استخدام البيانات المفتوحة والكبيرة لتحفيز نمو الخدمات المبتكرة وكل ذلك سوف يترجم من خلال إيجاد الحلول الناجحة والاتفاق على التوصيات المناسبة التي تضمن تسريع وتيرة التقييس بما يواكب سرعة التطور التكنولوجي.

«التطبيقي» تعلن قبول 2353 طالباً وطالبة لخطة الشواغر للعام الدراسي 2019/2018

رباح النجادة

علنت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويتية أمس الاثنين قبول 2353 طالبا وطالبة والمتدربين في كليات ومعاهد الهيئة ودوراتها التدريبية الخاصة لخطة الشواغر للعام الدراسي 2019/2018.

وقالت عميد القبول والتسجيل رباح النجادة في تصريح صحفي إنه تم قبول جميع الطلبة الكويتيين وأبناء الكويتيات وأبناء الشهداء والأسرى ممن تنطبق عليهم شروط القبول للفصل الدراسي الثاني لافتة الى أنه فيما يخص المنح وتخصص الأن والسلامة سيتم اعلان القبول لاحقا.

وأوضحت أن الطلبة المقبولين وزعوا حسب النسب والرغبات على خمس كليات هي التربية الاساسية والدراسات التجارية والدراسات التكنولوجية والعلوم الصحية والتمريض بالإضافة الى قطاع التدريب بكافة معاهده ودوراته التدريبية الخاصة.

وأشارت الى أن القبول في تخصص تفتيش أمن المطار مشروط باستكمال باقي اجراءات القبول موضحة انه بالامكان الاطلاع على اسماء المقبولين من خلال موقع الهيئة على الرابط HYPERLINK «http://www.paaet.edu.kw» http://www.paaet.edu.kw.

ودعت جميع الطلبة المقبولين في خطة الشواغر للفصل الدراسي الثاني والمطلوب منهم تسليم المستندات ضرورة مراجعة الهيئة بمنطقة العديلية صالة (7) في المواعيد المحددة باستمارة التقديم لتأكيد القبول مصطحبين معهم جميع المستندات المطلوبة.

وأشارت النجادة إلى ضرورة قيام الطلبة المقيدين بجامعة الكويت والبعثات الداخلية والخارجية بسحب أوراقهم من تلك الجامعات وتسليم شهادة لمن يهمه الأمر (غير مقيد) من جامعة الكويت أو التعليم العالي في مبنى رقم (7) بالهيئة اعتبارا من اليوم وحتى 19 الجاري.

ودعت الطلبة المعلنة اسماؤهم إلى ضرورة مراجعة كلياتهم يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين للمقابلات الشخصية لكل من المقبولين في (كلية التربية الاساسية بالعارضية وكلية العلوم الصحية وكلية التمريض بالشويخ) علما بان القبول مشروط باجتياز المقابلة الشخصية.

ولفتت الى أن امتحان مستوى اللغة الانجليزية للمقبولين في جميع الكليات سيكون يومي 22 و23 الشهر الحالي في (كلية التربية الأساسية وكلية الدراسات التجارية بالعارضية كلية الدراسات التكنولوجية وكلية العلوم الصحية وكلية التمريض بالشويخ) على أن يبدأ الفصل الدراسي الثاني يوم 27 يناير المقبل.

وأكدت النجادة على ضرورة قيام كافة المقبولين بالدخول على صفحة الهيئة الالكترونية لمعرفة المواعيد الاخرى الضرورية المتعلقة بقبولهم وتسجيلهم مع ضرورة الحرص على الدخول على برنامج المرشد الالكتروني لطلبة الكليات على موقع الهيئة E–advisor.paaet.edu.kw للاطلاع على التوجيهات الارشادية وخططهم الدراسية والقوانين واللوائح الدراسية.

ودعت الى ضرورة الدخول على برنامج التسجيل للاطلاع على جداولهم الدراسية قبل بدء الدراسة banner.paaet.edu.kw والحرص على متابعة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بعمادة القبول والتسجيل للاطلاع على الارشادات والمواعيد التي تهم الطلبة والرد على استفساراتهم بواسطة موظفين مختصين بالتسجيل.

تتمات

الصبيح أكدت

سنعلن عن تحويل مبالغ الدفعات الاخرى لمطالبات المتضررين في حساباتهم في البنوك في حينها».

وكشفت أن فرق العمل المكلفة ببحث تداعيات الامطار الغزيرة الاخيرة انتهت من اعداد تقاريرها بشأن تحديد الاضرار التي نجمت عن هذه الامطار على الشوارع والطرق الرئيسية او على مدرج المطار أو على المباني الحكومية.

وبينت أن فرق العمل قامت كذلك بتحديد مسؤولية المتسبب في تلك الأضرار سواء كانت شركات او المكاتب الاستشارية التي تشرف على المشاريع الحكومية او مدراء وموظفي هذه المشاريع في الجهات الحكومية.

وأفادت بأنه بصفتها رئيسة فرق العمل الحكومية المكلفة ببحث تداعيات الامطار الغزيرة الاخيرة قامت برفع هذه التقارير الى مجلس الوزراء الذي بدوره قرر اليوم الاثنين احالته الى لجنة الخدمات الوزارية لمناقشته مع الجهات الحكومية المعنية". وأكدت الصبيح أنه "لا تزال هناك فرق عمل تقوم بدراسة اوضاع المنازل والمباني التي تضررت من الامطار الغزيرة الاخيرة وتقدم اصحابها بطلب تعويضات».